

وفقاً لتقرير مجلس المحاسبة لعام 2021 تسيير النفايات المنزلية في العاصمة بعيد عن المعايير الدولية كشف مجلس المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2021 أن تسيير النفايات المنزلية وما شابهها في بلديات ولايات الجزائر لم يتم التكفل به في ظروف مرضية وهو بعيد عن المعايير الدولية.

ي. تيشات

قام مجلس المحاسبة بعنوان برنامج نشاطه لسنة 2019 بتقييم تسيير النفايات المنزلية وما شابهها في بلديات ولايات الجزائر العاصمة الذي يتم التكفل به بشكل أساسي من طرف المؤسسات العموميتين ذات الطابع الصناعي والتجاري الولاية الجزائر وهما ذات كوم و إكسترا ذات حيث تتكفل هاتان المؤسساتان على وجه الخصوص بجمع ونقل النفايات المنزلية وما شابهها وكنس بعض الطرقات العمومية وكذا بعض المساحات العامة.

وكشفت التحريات المنجزة خلال الفترة 2016-2020 أن هذه الخدمة العمومية الممولة بشكل أساسي من المساهمات المالية لولاية الجزائر لم يتم التكفل بها في ظروف مرضية وأضاف ذات التقرير أن التكفل بالنفايات المنزلية وما شابهها في ولاية الجزائر بعيد كل البعد عما تمليه المعايير الدولية وذلك وفقا لأهداف الخطة الاستراتيجية للتنمية للجزائر والتي تهدف إلى جعل هذه الأخيرة عاصمة ذات بعد عالمي.

وحسب ذات التقرير فإن نوعية خدمة جمع النفايات تتميز بوجود العديد من نقاط التجميع (40 بالمائة) التي لا تتوفر على تجهيزات مخصصة لما قبل عملية الجمع (المحاويات) ووجود 211 نقطة تفريغ غير معالجة منها ما يقرب من 6 آلاف نقطة حرجة إضافة إلى بقاء النفايات على الطريق العمومي قبل رفعها لفترة طويلة وكذا عدم انتظام خدمة الجمع أما بالنسبة للكنس اليدوي والميكانيكي للطرقات العمومية وغسل المساحات العمومية فإنها لا تغطي سوى الشوارع الرئيسية لبلديات الوسط إضافة إلى الأماكن العمومية المحاذية للإدارات والمؤسسات العمومية كما يفسر مجلس المحاسبة هذه النقائص بعدم فعالية نمط التسيير الحالي المتبع من طرف هاتين المؤسساتين وضعف وظيفة إدارة الموارد البشرية ونقص المفاعلية في تسيير واستغلال العتاد الناقل .

ومن أجل ترقية تسيير هاتين المؤسساتين وفقا للمعايير الدولية قدم تقرير مجلس المحاسبة بعض التوصيات تتمثل في توفير قدرات تسييرية ملائمة تجسيد نظام تسيير مندمج وضع مخطط تسيير النفايات المنزلية وما شابهها (خطط الجمع خطط المسح وخطط الغسل) وبالإضافة إلى التوصيات المذكورة يستطرد التقرير يجب على مصالح ولايات الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار تجسيد عدد من التدابير العاجلة لمعالجة أوجه القصور الملحوظة وهي التعاقد مع المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري من خلال إعداد دفتر الشروط الذي يحدد علاقة الولاية بهاتين المؤسساتين مع عقود النجاعة مع الإطارات المسيرة لها والتي هي في طور الانتهاء.